الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة

(عدد 2023/32)

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

أكتوبر 2023

مسار دراسة مشروع القانون

المتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة

(عدد 2023/32)

- **تاريخ ورود المشروع:** 13 أكتوبر 2023
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 16 أكتوبر 2023
- **جلسة اللجنة:** يوم الخميس 19 أكتوبر 2023: النظر في مشروع القانون.
- **قرار اللجنة:** الموافقة على مشرع القانون بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة (عدد 2023/25)

I. التقديم:

قصد تعبئة الموارد الضرورية لتمويل ميزانية الدولة المنصوص عليها بقانون المالية لسنة 2023 وبالنظر لمحدودية مبلغ القرض المجمّع بالعملة الذي تمت تعبئته بتاريخ 16 ماي 2023 وباعتبار عدم إمكانية تعبئة الموارد الخارجية المبرمجة مع الممولين التقليديين الخارجيين الذين يشترطون إبرام تونس اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي والذي تبين مع تقدّم المفاوضات أن الشروط التي قدمها الصندوق يمكن أن تؤدي إلى تداعيات سلبية على السلم الاجتماعي، قامت وزارة المالية بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بإبرام اتفاقية تمويل مع مجموعة من البنوك المحلية بمبلغ على التوالي مائتان وثلاثة عشر (213) مليون أورو وثلاثة عشر (13) مليون دولار أمريكي.

وتجدر الإشارة إلى أن تعبئة هذا التمويل تندرج في إطار تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة وذلك بالاستفادة من موارد الإيداعات بالعملة لغير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية، مما يمكن من:

- المساهمة في استقرار احتياطي العملة باعتبار المحافظة على مدخرات الشركات غير المقيمة بتونس وعدم تحويلها للخارج،
- التخفيف على السوق المالية الداخلية بالدينار التي تعرف شحا في السيولة.

الشروط المالية:

يخضع هذا التمويل للشروط المالية التالية حسب اختيار البنك:

مدة التمويل	الأورو		الدولار	
	نسبة فائدة متغيرة	نسبة فائدة ثابتة	نسبة فائدة متغيرة	نسبة فائدة ثابتة
1 سنة	أوريبور 6 أشهر + 0.40 %	% 4.45	ليبور 6 أشهر + 0.20 %	% 5.85
2 سنتان	أوريبور 6 أشهر + 0.75 %		ليبور 6 أشهر + 0.50 %	
3 سنوات	أوريبور 6 أشهر + 1.00 %	% 4.50	ليبور 6 أشهر + 0.75 %	% 5.80
التسديد دفعة واحدة عند نهاية مدة التمويل				

وتعتبر هذه الشروط مقبولة خاصة في ظل محدودية فرص التمويل المعروضة حاليا على الدولة التونسية وذلك باعتبار عدم تمكن تونس من:

- تعبئة التمويلات التقليدية المشروطة بإبرام برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي،
- إصدار قرض رقاعي بالسوق المالية العالمية باعتبار تراجع ترقيمها السيادي وبالتالي ارتفاع كلفة الإصدار بهذه الأسواق.

ويلخص هذا الجدول مساهمة كل بنك في هذا التمويل: (المبلغ بالمليون)

	البنوك	أورو				دولار		المجموع	
		4.45 %	أوريبور 6 أشهر +			5.85 %	ليبور 6 أشهر + 0.2 %	أورو	دولار أمريكي
			%0.4	%0.75	%1				
1	BH بنك		30					30	–
2	بنك الامان		30					30	–
3	التجاري بنك		30					30	–
4	بنك تونس العربي الدولي		25					25	–
5	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة		5	15				20	–
6	الشركة التونسية للبنك		15				5	15	5
7	البنك التونسي	15						15	–
8	البنك العربي لتونس		10					10	–
9	مصرف الزيتونة			10				10	–
10	البنك الوطني الفلاحي		10					10	–
11	مصرف شمال افريقيا الدولي				5			5	–
12	بنك البركة تونس		5					5	–
13	البنك التونسي الليبي		4					4	–
14	بنك الوفاق الدولي	1				3		1	3
15	بنك تونس العالمي						3	–	3
16	المؤسسة العربية المصرفية تونس		2					2	–
17	البنك التونسي الكويتي						2	–	2
18	بنك تونس والامارات			1				1	–
	المجموع	16	166	26	5	3	10		
	المجموع العام	213				13		213	13

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الخميس 19 أكتوبر 2023 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون بالاستناد على ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ومذكرة حول القرض بالعُملة ونص اتفاقية التمويل.

وفي بداية الجلسة، أكّد أعضاء اللجنة على ضرورة هذا القرض لتعبة موارد مالية لتمويل ميزانية الدولة لسنة 2023 وهي المرة الثانية التي يتم فيها اللجوء إلى التمويل الداخلي نتيجة عدم التمكن من تعبئة موارد اقتراض خارجي بسبب اشتراط الممولين التقليديين الخارجيين إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

ودار نقاش حول أهمية توفير التمويلات بالعملة الصعبة ودورها في تحقيق استقرار احتياطي العملة ومزيد تخفيف الضغط على السوق المالية الداخلية بالدينار.

كما أكّدوا على ضرورة أن تضطلع البنوك المحلية بدورها في تمويل ميزانية الدولة إلى جانب تمويل الاقتصاد في هذا الظرف الدقيق للمحافظة على السيادة الوطنية وتكريس سياسة التعويل على الذات، وأوصى أعضاء اللجنة بضرورة أن يتم التخفيض في نسب الفائدة الموظفة من طرف البنوك المحلية

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري

مشروع قانون يتعلق بالمو افقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميز انية الدولة (عدد 2023/32)

فصل وحيد: تتم الموافقة على اتفاقية التمويل الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية بمبلغ على التوالي مائتان وثلاثة عشر (213) مليون أورو وثلاثة عشر (13) مليون دولار أمريكي لتمويل ميزانية الدولة.